كما يجدر أن نثبت حقيقة ثانية تقول: إن الفشل الإسرائيلي في تحقيق ضربة خاطفة يجري استثمارها سياسياً، واتساع رقعة ردود الفعل الدولية على الهجوم، كانا وراء الاضطرار الأميركي إلى احتواء الإنفجار، إحتواء يتطلّع إلى تعديل في الخطة، لا اعتراضاً على الاستهدافات الأخيرة التي تقف خلفها.

والواقع، ان المرحلة التي تلت وقف إطلاق النار، والممتدة حتى اليوم، تحمل أبلغ الأدلّة على أن استهدافات الخطة باقية هي ذاتها، بأشكال أشد حذاقة وشمولاً من المواجهة العسكرية الفظّة، مما يجعلنا نتوقّع، مسبقاً، طوراً بالغ الحساسية من أطوار المواجهة الفلسطينية، للأغراض الأميركية ـ الإسرائيلية المركّبة.

فإثر توقّف القتال مباشرة، وبالإستناد إلى واقعة الحضور الفلسطيني المميّز، بدأت الساحة العربية تشهد موجات متعاقبة، من التسريبات وبالونات الاختبار والمشاريع الوهمية، تلتقي جميعها عند رسم السيناريو التالي:

إن الاتصال الذي تم بمنظمة التحرير من قِبل الأمم المتحدة، إنما يشكّل شكلاً من أشكال الاتصال الأميركي الرسمي بالمنظمة، واعترافاً ضمنياً بضرورة إشراكها في أي حل للصراع العربي ـ الإسرائيلي. لكن انتقال الإعتراف الأميركي من طوره المضمر إلى الطور العلني، يقتضي من المنظمة إعلاناً عن قبول القرار ٢٤٢، واعترافاً بحق إسرائيل في الوجود والبقاء؛ الأمر الذي سينجم عنه اعتراف إسرائيلي مقابل بالمنظمة، ينتهي بمفاوضات، تتم بإشراف دولي، وتشترك فيها منظمة التحرير، وبتسوية سياسية تكرّس كياناً فلسطينياً ما.

إذن، «الحوار» غداً، والإعتراف الأميركي بحقائق المنطقة بات ناضجاً، فلا يبقى سوى أن تراجع منظمة التحرير ميثاقها، وتعترف بشرعية الكيان الإسرائيلي، حتى يجد الحل الشامل، «والعادل»، بالتأكيد، طريقه إلى التنفيذ!...

هذا هو السيناريو الذي تروّج له أوساط سياسية وصحافية (بلغت بالبعض حدود تخصيص اعداد برمتها لتتناول موضوع «الحوار» من زواياه المختلفة...) ويجد من يتبنّاه أو يتأهب لتبنّيه.

وإذا كان يصعب على أي متتبّع سياسي ألا يلحظ أن هذا السيناريو يشكّل تكراراً ممجوجاً لسيناريوهات، راجت إثر حرب تشرين الأول (أكتوبر) واستوجب الأمر انقضاء سنوات حتى اقتنع الجميع بخوائها، فإننا نكتفي هنا بكشف ثلاثة أوهام قاتلة يتضمّنها أي تصوّر شبيه بهذا التصوّر:

(أ) وهم الظن أن الولايات المتحدة يمكن أن تقدم على قبول تسوية متوازنة، يشكّل الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية محورها الرئيسي، في ظل موازين القوى العربية ـ الإسرائيلية الراهنة. فالإعتراف بالمنظمة، أو عدمه، ليس وليد قناعة أخلاقية